

إسناد العوفيين عن ابن عباس
موقف العلماء منه
والحكم عليه

منصور بن حمد العيدي

إسناد العوفيين عن ابن عباس
موقف العلماء منه
والحكم عليه

© منصور حمد بن صالح العيدي ١٤٣٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العيدي، منصور حمد بن صالح

إسناد العوفيين عن ابن عباس موقف العلماء منه والحكم عليه/ منصور

حمد بن صالح العيدي - الظهران، ١٤٣٩ هـ

٦٤ ص، ١٤ سم × ٢٠ سم

ردمك: ٨-٧٧٧٢-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١- التفسير

أ- العنوان

١٤٣٩/١٠٤٦٩

ديوي ٢٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٩/١٠٤٦٩

ردمك: ٨-٧٧٧٢-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف
الأنبياء والمرسلين أما بعد

فإن العناية بالتفسير الأثري أمر لا بد منه لمن أراد التمكن من
التفسير والقدرة على الترجيح، ومعلوم أنه ليس كل المرويات
في التفسير مقبولة ولا معتمدة وأنه ليس من السبيل القويم
الركون لكل ما روي عن أئمة التفسير لا سيما من الصحابة
والتابعين فإن كثيرا منه مردود غير مقبول، وعلى هذا فينبغي
لمن تخصص في التفسير أن يتحرى الثابت من الروايات دون
غيره، على أن يضع في اعتباره طبيعة المرويات في التفسير
وأنها تختلف عن أحاديث الأحكام، وفي هذه السنوات
الأخيرة ظهرت دراسات مفيدة وكتابات قيّمة تُبَيِّنُ الصحيح
من المرويات من الضعيف كما ظهرت دراسات أخرى تلفت
النظر إلى الطريقة المثلى في التعامل مع أسانيد التفسير، وبعد
التأمل وجدت أنه قد آن الأوان لوضع النقاط على الحروف
وتناول أسانيد التفسير بطريقة علمية تعتمد على الاستقراء
لنخرج بنتيجة دقيقة ومطمئنة، ولما كانت أسانيد التفسير كثيرة
فقد وقع اختياري على إسناد مشهور روي به مئات المتون

ليكون محل الدراسة فكان هذا الإسناد إسناد العوفيين عن ابن عباس.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره - إضافة إلى ما أشير إليه - إلى ما يلي:

الأول: اعتماد أئمة التفسير الأثري عليه كالطبري وابن أبي حاتم.

الثاني: الاختلاف الشديد في الحكم على هذا الإسناد.

الثالث: أن هذا التفسير مروى عن ابن عباس وهو من هو - رضي الله عنه - في الإمامة بالتفسير وأكثر من روي عنه التفسير من الصحابة - رضي الله عنهم - مطلقاً.

الرابع: أنه ثبت بالاستقراء أن أكثر ما روي من التفسير عن ابن عباس إنما هو من طريق العوفيين.

فلهذه الاعتبارات صار من الأهمية بمكان للمفسر أن يعرف القيمة العلمية لتفسير العوفي عن ابن عباس.

الدراسات السابقة للموضوع:

لم أجد من أفرد إسناد العوفيين بالدراسة وإنما هناك من

تحدث عنه بشكلٍ مختصر في ضمن الكلام عن أسانيد التفسير مثل كتاب: أسانيد نسخ التفسير للدكتور عطية بن نوري الفقيه، وهي رسالة ماجستير لكنها خلت من ذكر أحكام العلماء على هذا الإسناد كما خلت من الدراسة الاستقرائية. وهناك كتاب آخر للشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي بعوان: التقرير في أسانيد التفسير وأصله محاضرة قرّغت في شكل كتاب، والكلام فيه عن إسناد العوفيين مختصر جداً، ومع ذلك فلا يخلو الكتابين من فوائد سيُشار إليها في ثنايا البحث.

المنهج العلمي للدراسة:

سيعتمد الباحث إلى اعتماد المنهج الاستقرائي الموصول بالتحليل ويتمثل باستقصاء آراء العلماء في هذا الإسناد ثم تتبع جميع الروايات بهذا الإسناد وفحص المعلومات واستخراج النتائج والخلاصات.

المنهج العملي للدراسة:

جعلت هذا البحث في عدة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بإسناد العوفيين.

المطلب الثاني: بيان الحكم على رجال إسناد العوفيين.

المطلب الثالث: اختلاف العلماء في الحكم على إسناد العوفيين، ومناقشة ذلك.

المطلب الرابع: دراسة استقرائية لمرويات العوفيين في التفسير.
المطلب الخامس: بيان القول الراجح في حجية تفسير عطية عن ابن عباس من طريق العوفيين.

ثم الخاتمة وفيها أبرز النتائج والتوصيات، يليها فهرس للمراجع ثم الموضوعات.

المطلب الأول: التعريف بإسناد العوفيين

إسناد العوفيين هو ذلك الإسناد الذي يرويه: محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي فيقول حدثنا أبي قال حدثنا عمي قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس.

ومحمد بن سعد كنيته أبو جعفر ونسبته لبغداد فيقال: البغدادي، وهو من أهل بيت علم سمع الحديث من يزيد بن هارون، ويحيى بن معين. وحدث عنه جماعة. توفي في ربيع الآخر سنة مائتين وستة وسبعين^(١).

محمد بن سعد يروي هذا الإسناد عن أبيه وهو: سعد بن

(١) ((تاريخ الإسلام)) (٦/٦٠٨).



محمد بن الحسن بن عطية. روى الحديث عن أبيه وفليح بن سليمان. وحدث عنه ابنه، وأبو بكر بن أبي الدنيا. وصفه الإمام أحمد بأنه جهمي. توفي قريباً من سنة خمس وعشرين ومائتين^(١).

وسعد يرويه عن عمه وهو: الحسين بن الحسن بن عطية العوفي، أبو عبد الله، روى الحديث عن أبيه وعن الأعمش، وروى عنه بقية بن الوليد وعمر بن شبة، ولي القضاء للرشيد على شرق بغداد ثم نُقل إلى قضاء العسكر، وله أخبار طريفة في القضاء، وصفه الذهبي بالفقيه العلامة، توفي سنة إحدى ومائتين^(٢).

والعم - وهو الحسين - يرويه عن أبيه وهو: الحسن بن عطية بن سعد الكوفي وهو أخو عبد الله وعمرو ومحمد. روى عن: جدّه، وأبيه.

وعنه: ابنه؛ حسين القاضي ومحمد، وأخواه؛ عبدالله وعمرو، وابن إسحاق، وسفيان الثوري، وحكام بن سلم.

(١) (تاريخ بغداد) (١٠/١٨٢)، (تاريخ الإسلام) (٥/٥٧٢).

(٢) ((أخبار القضاة)) (٣/٢٦٥)، ((الجرح والتعديل)) (٣/٤٨)، (تاريخ

بغداد) (٨/٥٥٢)، ((سير أعلام النبلاء)) (٩/٣٩٦).

اختلف في وفاته اختلافاً شديداً فقبل سنة إحدى وثمانين ومائة
وقيل نحو سنة خمس وأربعين ومائة^(١).

والحسن يرويه عن أبيه وهو: عطية بن سعد بن جنادة -
بضم الجيم بعدها نون خفيفة - العوفي الجدلي - بفتح الجيم
والدال المهملة.

الْكُوفِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ، مِنْ مَشَاهِيرِ التَّابِعِينَ.

رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عُمَرَ. وَرَوَى
عَنْهُ: ابْنُهُ؛ الْحَسَنُ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَقُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، وَزَكَرِيَّا بْنُ
أَبِي زَائِدَةَ، وَمِسْعَرٌ، وَخَلْقٌ.

وَكَانَ شِيعِيًّا^(٢).

تُوفِيَ: سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَةَ^(٣).

وعن محمد بن سعد روى هذا الإسناد الإمام الطبري والإمام
ابن أبي حاتم مباشرة أما المفسر الثعلبي فقد رواه بواسطة.

(١) ((تاريخ الإسلام)) (٣/٨٤٥)، ((التراجم الساقطة من إكمال تهذيب
الكمال)) (١/٩٠).

(٢) تشيعه هو تقديم علي على الخلفاء الثلاثة وليس انتحال مذهب الرضا
فلم يذكر عنه هذا. ((تهذيب التهذيب)) (٧/٢٢٦).

(٣) ((سير أعلام النبلاء)) (٥/٣٢٥-٣٢٦).

المطلب الثاني: بيان الحكم على رجال إسناد العوفيين

أولاً: محمد بن سعد

اختلف فيه النقاد فقال عنه الخطيب البغدادي: لين الحديث^(١)، وقال عنه الدارقطني: لا بأس به^(٢).

وذكره الحاكم في الرواة الذين لم يحتج بحديثهم في الصحيح ولم يسقطوا^(٣).

وقال الذهبي: من بيت الحديث والعلم^(٤).

وذكره ابن قطلوبغا في الثقات الذين لم يُخرَج لهم في الكتب الستة^(٥).

فمثل هذا يكون حسن الحديث إن شاء الله.

ثانياً: سعد بن محمد بن الحسن العوفي

قال عنه الإمام أحمد: لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعاً لذلك^(٦). ولم أجد فيه كلاماً آخر سوى قول

(١) ((تاريخ بغداد)) (٣/٢٦٨).

(٢) ((سؤالات الحاكم)) للدارقطني (ص ١٣٩)، ((ميزان الاعتدال)) (٣/٥٦٠)، ((لسان الميزان)) (٥/١٧٤).

(٣) ((معرفة علوم الحديث)) (٢٥٤-٢٥٥).

(٤) ((تاريخ الإسلام)) (٦/٦٠٨).

(٥) ((الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة)) (٨/٣٠٤).

(٦) ((تاريخ بغداد)) (١٠/١٨٣).

الذهبي: وثقه بعضهم^(١). وقد نظرت في عشرات كتب الرجال
فما وجدت أحداً وثقه، وكلام الذهبي -والله أعلم- يحتمل
احتمالين:

الأول: أن راوي قول الإمام أحمد المتقدم - وهو الذي
سأل عن سعد بن محمد - هو الحافظ الأثرم قال: قلت لأبي
عبد الله: أخبرني اليوم إنسان بشيء عجب، زعم أن فلانا
أمر بالكتاب عن سعد ابن العوفي، وقال: هو أوثق الناس في
الحديث، فاستعظم ذلك أبو عبد الله جدا^(٢).

فيكون الذهبي أراد بقوله: وثقه بعضهم. ذلك المبهم الذي
حكى توثيق سعد العوفي للأثرم

الثاني: أن يريد الحافظ الذهبي بالتوثيق هنا اعتماد الإمام
ابن أبي حاتم عليه في تفسيره بضميمة أن ابن أبي حاتم اشترط
الالتزام بأصح الأسانيد.

وأياً كان فمثل ذلك التوثيق يصعب أن يُعارض به كلام الإمام
أحمد؛ لكونه من مجهول لا تُعرف مكانته في العلم.
وعليه فسعد بن محمد ضعيف في الحديث.

(١) ((تاريخ الإسلام)) (٥/ ٥٧٢).

(٢) ((تاريخ بغداد)) (١٠/ ١٨٣).

ثالثاً: الحسين بن الحسن بن عطية

مجمع على ضعفه^(١).

رابعاً: الحسن بن عطية

أكثر النقاد على تضعيفه. قال الإمام البخاري: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث^(٢)، وذكره أبو العرب وابن خلفون في جملة الضعفاء^(٣)، وقال ابن حجر: ضعيف^(٤).

وبالمقابل قال عنه ابن معين: لم يكن به بأس^(٥). وذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ناقلاً توثيقه عن ابن معين^(٦). واضطرب فيه ابن حبان فذكره في الثقات^(٧)، كما ذكره في المجروحين وقال: منكر الحديث^(٨).

فالأقرب في حاله الضعف إلا أنه ممن يُكتب حديثه.

(١) ((مختصر الكامل في الضعفاء)) (ص ٢٧٨)، ((ميزان الاعتدال)) (١/٥٣٢)،

((ديوان الضعفاء)) (ص ٨٧).

(٢) ((تهذيب الكمال)) (٦/٢١١).

(٣) ((التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال)) (ص ٦٠).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٦٢).

(٥) ((موسوعة أقوال ابن معين)) (١/٤٥٧).

(٦) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ٦٠).

(٧) ((الثقات)) (٦/١٧٠).

(٨) ((المجروحين)) (١/٢٣٤).

خامساً: عطية بن سعد الكوفي

أكثر النقاد على ضعفه، فقد ضعفه الثوري وأحمد والنسائي وقال أبو زرعة عنه: لين، وقال أبو حاتم ضعيف يُكتب حديثه ونحو ذلك قال ابن عدي^(١).

وبالمقابل وثقه ابن سعد وقال عنه ابن معين في رواية: صالح. وقد روى عنه جلة الناس^(٢).

وقد حكم الترمذي على حديثه بالصحة مع الحسن^(٣) وهذا قدر زائد على مجرد الحكم بالحسن كما لا يخفى^(٤)

قال ابن حجر: صدوق يُخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً^(٥). كما ذكره في المرتبة الرابعة في المدلسين، وقال: ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح^(٦).

وبالنظر إلى كلام النقاد فيه يظهر أنه ممن يكتب حديثه

(١) ((تهذيب الكمال)) (٢/١٤٨).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٧/٢٢٦).

(٣) ((سنن الترمذي)) رقم (٢٥٢٢، ٢٥٣٥) وقد اتفقت نسخ الترمذي على هذا، وهناك مواضع لم تتفق فيها النسخ عدلت عن ذكرها.

(٤) ((الحديث الحسن لذاته ولغيره)) (٣/١٥٧٣).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٩٣). لكنه في تخريج الأذكار حكم عليه بأنه صدوق. ((تحفة الأبرار بنكت الأذكار)) (ص ٤٥).

(٦) ((تعريف أهل التقديس)) (ص ١٦٦).

للاعتبار، وعلى القول بتوثيقه فهو في أدنى درجات التوثيق^(١).

فظهر بهذا أن هذا الإسناد مسلسل بالضعفاء، لكن هل هذا كافٍ في ردّ مروياته في التفسير؟ وما سرّ اعتماد المفسرين عليه؟ نجيب عن هذا في المطلبين القادمين - إن شاء الله

المطلب الثالث: اختلاف العلماء في الحكم على إسناد

العوفيين، ومناقشة ذلك

قد يتبادر إلى الذهن أنه بعد الحكم على رجال إسناد العوفيين، وبيان أن أكثرهم ضعفاء أن هذا سينسحب على الإسناد كله وبالتالي الحكم عليه بالضعف غير أن الناظر في كلام العلماء سيجد أن بعض الأكابر منهم - مع علمهم برجال إسناد العوفيين - يقبلون هذا الإسناد ويعتمدون عليه، الأمر الذي يفرض بسط أقوال العلماء في الحكم على هذا الإسناد، ومناقشتها للوصول إلى الراجح.

أولاً: العلماء الذين احتجوا بمرويات العوفيين.

سنجد أنه على رأس هؤلاء إمام المفسرين أبو جعفر الطبري، ويدل على قبوله مرويات العوفيين ما يلي:

١ - عند قول الله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا

(١) ((تحرير تقريب التهذيب)) (٣/ ٢٠).

قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿﴾ [سبأ: ٢٣] أورد الطبري خلاف المفسرين في الموصوفين بهذه الصفة، ولم فُزَع عن قلوبهم. ثم رجح قول ابن عباس من طريق العوفي فقال: (وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ، الْقَوْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّعْبِيُّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ لِصِحَّةِ الْخَبْرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَأْيِيدِهِ) ^(١) فهنا ترى الطبري يُرَجِّح قول ابن مسعود بناء على خبر مروى عن ابن عباس، وهذا الخبر هو من طريق العوفيين، فنحن أمام تنصيب الطبري على صحة المروى عن ابن عباس من طريق العوفي، ولا يُعَكِّر على هذا كون الخبر جاء عند الطبري من طريق آخر عن ابن عباس لأن هذه الطريق الأخرى معلولة بعدة علل منها الانقطاع في أكثر من موضع، وضعف بعض رواته، والطبري أجل من أن يخفى عليه هذا، وعلى أسوأ الأحوال فالطبري يرى صلاحية طريق العوفي للاعتبار، مع ملاحظة أن الطبري يُصحح الخبر هنا مرفوعاً وهذا فيه مزيد تقوية ^(٢).

(١) ((تفسير الطبري)) (١٩/٢٨١).

(٢) ولو كان عند الطبري طريق آخر لذكره كما هي عادته في الإفاضة بذكر المتابعات والشواهد. وللخبر طريق ثالثة لكن ألفاظها مختلفة عند ابن أبي شيبة برقم ٣٦٥٤٢ كما أن في إسنادها عطاء بن السائب.

٢- أن الطبري يجزم بالتفسير معتمداً على رواية العوفي مستدلاً بها ومن ذلك قوله: (وَأَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠] فَإِنَّهُ: ﴿إِنْ يُصِيبْكُمْ﴾ كَمَا حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثَنِي أَبِي، قَالَ: ثَنَا عَمِّي، قَالَ: ثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَمْسَسْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٠] ﴿إِنْ يُصِيبْكُمْ﴾^(١) ولم يذكر الطبري قولاً ولا مستنداً آخر، فلو كانت الرواية هذه عند الطبري معلولة أو نحو ذلك لما استجاز الاعتماد عليها بهذه الكيفية^(٢).

٣- أن الطبري روى طريق العوفي مئات المرات ولم ينص على تضعيفه في أي مرة ولو كان هذا الطريق معلولاً لأشار لذلك ولو مرة واحدة.

ولربما قال قائل: إن الطبري ليس من منهجه تعليل الأسانيد، وإنما ذكر الإسناد فقط على طريقة من أسند فقد برئ.

فالجواب: أن هذا القول خطأ على الطبري فلقد ضعف أسانيد مراراً بوجه عام، وضعف أسانيد موقوفة على ابن عباس بشكل خاص ومن ذلك قوله: (وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخَبَرَ الَّذِي رُوِيَ

(١) ((تفسير الطبري)) ٨٢/٦.

(٢) وانظر على سبيل المثال أمثلة أخرى (٨/٦١٦، ٩/٢٠١).

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا إِذَا حَضَرُوا مَجْلِسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْخَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ فَرَقًا مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْزَلَ فِيهِمْ شَيْءٌ، أَوْ يُذَكَّرُوا بِشَيْءٍ فَيَقْتُلُوا. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَرِيحًا، وَلَسْتُ أَعْلَمُهُ صَحِيحًا، إِذْ كُنْتُ بِإِسْنَادِهِ مُرْتَابًا^(١). ويقول أيضاً: (وَقَدْ ذُكِرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ مُرْتَضَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّمَا سُمِّيَتِ النَّصَارَى نَصَارَى، لِأَنَّ قَرْيَةَ عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ كَانَتْ تُسَمَّى نَاصِرَةً، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يُسَمَّوْنَ النَّاصِرِيِّينَ، وَكَانَ يُقَالُ لِعَيْسَى: النَّاصِرِيُّ» حُدِّثْتُ بِذَلِكَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ)^(٢). ويقول أيضاً: (وهذا قول ذكر عن ابن عباس من وجه لم أحمد إسناده فتركت ذكره)^(٣).

كما ذكر إسناده عن ابن عباس ووصفه بأنه الأصح سنداً^(٤).
أما تضعيفه لأسانيد مرفوعة فأكثر وأشهر^(٥).

(١) ((تفسير الطبري)) (١/٣٧٥). ويعني طريق السدي المشهورة.

(٢) ((المرجع السابق)) (٢/٣٤).

(٣) ((المرجع السابق)) (٤/٦٥٤). وانظر أمثلة أخرى في (٩/١٨٥، ١١/٣٩٨، ٤٠٨، ١٣/١٣، ٦٨، ٢٠/١٩٤، ٢١/٢١١).

(٤) ((المرجع السابق)) (١٥/١٣٦).

(٥) انظر على سبيل المثال (٨/٥٠٧، ٩/٣٩٧، ١٠/٢٢١).

ولا أرى أنه يُشكل على هذا أن الطبري ذكر أقوالاً في وقت نزول قوله تعالى: ﴿وَدِينَكُمْ وَآمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ومنها قول لابن عباس من طريق العوفي أن ذلك اليوم غير معلوم، ثم رجح أن ذلك يوم عرفة فقال: (وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي وَقْتِ نَزُولِ الْآيَةِ الْقَوْلُ الَّذِي رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهَا نَزَلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةِ الْبَيْتِ سَنَدِهِ وَوَهِيَ أَسَانِيدٌ غَيْرُهُ)^(١)؛ لأن هذا لا يفيد ضعف كل ما روي فلعله يقصد ما روي من مراسلات في ذلك، أو أنه عدّ رواية العوفي هنا في هذا المقام ضعيفة؛ لكونها خالفت روايات أقوى عن ابن عباس ذكرها الطبري سابقاً فقدّمها على رواية العوفي، وبكل حال فلسنا أمام نص صريح بتضعيف الطبري لرواية العوفي عن ابن عباس مُطلقاً^(٢).

١- من الدلائل أن الطبري يعتدّ برواية العوفيين عن ابن عباس: أننا نجد في مواطن عديدة أن الطبري يجزم بنسبة القول لابن عباس وبعد النظر في إسناد القول لا نرى أن له طريقاً سوى

(١) ((تفسير الطبري)) (٨ / ٩١).

(٢) ولعله لهذا السبب لم يذكر ابن حجر تضعيف الطبري لهذه الرواية مع أن ابن حجر نقل مرويات الطبري هنا، فلم يكن الحافظ غافلاً عنها. يُنظر: ((فتح الباري)) (٨ / ١٢٠).

طريق العوفيين فلو كان الطبري لا يقبل هذه الطريق لما استجاز الجزم ولأتى بصيغة أخرى محتملة مثل صيغ التمريض كحكي ورؤي^(١) أو على الأقل عبارة تحتمل القبول أو الرد مثل: جاء عن ابن عباس، أو: رواية عن ابن عباس ونحو ذلك، والطبري إمام في الحديث وليس حاطب ليلٍ فلا يخفى عليه دلالة صيغة الجزم.

ومن ذلك قوله -رحمه الله-: (وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إِنَّ الْقَوْمَ بَعْدَ أَنْ أَحْيَا اللَّهُ الْمَيِّتَ فَأَخْبَرَهُمْ بِقَاتِلِهِ، أَنْكَرَتْ قَتَلَتُهُ قَتْلَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، بَعْدَ أَنْ رَأَوْا الْآيَةَ وَالْحَقُّ» حَدَّثَنِي بِذَلِكَ، مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)) فتأمل في هذا النقل كيف جزم الطبري عن ابن عباس ثم بين أنه جزم بذلك بناء على إسناد العوفيين.

ومن الأمثلة أيضا أن الطبري ذكر خلاف العلماء في معنى قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ثم رجح فقال: (وَأَوَّلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ

(١) والحظ كيف عبر الطبري بصيغة التمريض عن ابن عباس حين كان يُضعف الرواية في الدليل الثالث.

(٢) ((المرجع السابق)) (١٧/٢).

عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةُ... وَإِنْ كَانَ سَائِرُ الْأَقْوَالِ الْأُخْرِ مُتَقَارِبَةً الْمَعْنَى مِنْ مَعْنَى مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةُ فِي ذَلِكَ،^(١) وهو إنما ذكر قول ابن عباس من طريق العوفي لا غير، وانظر كيف جزم بنسبة القول لابن عباس في أول الكلام وآخره.

والأمثلة على نسبة الطبري القول لابن عباس بصيغة الجزم مع أنه من طريق العوفي فقط كثيرة جداً^(٢).

٢- ومن الأدلة على قبول الطبري لرواية العوفي: أننا نجده ينسب القول لأهل التأويل من الصحابة ثم لا يذكر الا تفسير ابن عباس، ولا يذكر طريقاً لابن عباس إلا طريق العوفي ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]: (وَرَزَعَمَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ: لَا تَسْمَعُ فِيهَا خَالِفَةً عَلَى الْكَذِبِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لِأَغِيَّةٍ؛ وَلِهَذَا الَّذِي قَالَهُ مَذْهَبٌ وَوَجْهٌ، لَوْلَا أَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى خِلَافِهِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ لِأَحَدٍ خِلَافُهُمْ فِيمَا كَانُوا عَلَيْهِ مُجْمِعِينَ. وَيَنْحَوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ. ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثَنِي أَبِي، قَالَ: ثَنِي عَمِّي، قَالَ: ثَنِي أَبِي، عَنْ

(١) (تفسير الطبري) ((٢/ ٦٩٤)).

(٢) يُنظر على سبيل المثال (تفسير الطبري) ((٧/ ١١٥، ٩/ ٣٣١، ٣٥٣،

أَيُّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لُغِيَةً﴾ يَقُولُ: لَا تَسْمَعُ
أَذَى وَلَا بَاطِلًا^(١) وفي هذا النص أيضاً دلالة على أخرى على
قوة رواية العوفيين عن ابن عباس حيث ترك لأجلها قولاً له
وجه في العربية، وما كان الطبري ليتركه لو كانت رواية العوفي
عنده واهية أو ضعيفة.

ولربما قال الطبري: (وبذلك قال أهل التأويل)^(٢) ثم لا يسند
عن أحد قط ولا يذكر قولاً لأحد سوى ابن عباس من طريق
العوفي.

ومن الأئمة المعتدين برواية العوفيين عن ابن عباس: الإمام
عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره حيث نصّ في مقدمة كتابه
على أنه لا يذكر إلا أصح الأسانيد.

يقول: (سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ إِخْوَانِي إِخْرَاجَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ
مُخْتَصَرًا بِأَصْحِ الْأَسَانِيدِ، وَحَذْفِ الطَّرِيقِ وَالشَّوَاهِدِ وَالْحُرُوفِ
وَالرَّوَايَاتِ... فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى مُلْتَمَسِهِمْ،... فَتَحَرَّيْتُ إِخْرَاجَ ذَلِكَ
بِأَصْحِ الْأَخْبَارِ إِسْنَادًا، وَأَشْبَهَهَا مَثْنًا، فَإِذَا وَجَدْتُ التَّفْسِيرَ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أَذْكَرْ مَعَهُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ

(١) ((تفسير الطبري)) (٢٤ / ٣٣٤).. ولم يذكر طريقاً أخرى عن ابن عباس

ولم يحك القول عن صحابي آخر ولا وجدته لغيره

(٢) ((المرجع السابق)) (٩ / ٥٥٣).

مِمَّنْ أَتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَإِذَا وَجَدْتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ فَإِنْ كَانُوا مُتَّفِقِينَ ذَكَرْتُهُ عَنْ أَعْلَاهُمْ دَرَجَةً بِأَصَحِّ الْأَسَانِيدِ^(١)، ومع ذلك فقد اعتمد على رواية العوفيين عن ابن عباس مئات المرات^(٢)، ولو قَدَّر أن ابن أبي حاتم ذكره مرات معدودة لاحتمل الأمر الوهم أو قبوله على سبيل الاعتبار لا الاحتجاج، أما وقد ذكره تلك المرات الهائلة فهذا مصير منه إلى تقوية الرواية.

ونستطيع القول إن ما سار عليه الطبري وابن أبي حاتم من قبول رواية العوفيين عن ابن عباس هو ما درج عليه جمهور المفسرين فإنهم يجزمون في مواطن كثيرة بنسبة القول عن ابن عباس بصيغة القطع ولا يكون هذا القول مروياً عن ابن عباس إلا من طريق العوفيين، كما أنك لا تجدهم يُعلِّون هذه الرواية أو يردونها ومن هؤلاء: الثعلبي^(٣)، ومكي بن أبي طالب^(٤)، والماوردي^(٥)، والواحدي^(٦)، والبغوي^(٧)،

(١) ((تفسير ابن أبي حاتم)) (١٤/١).

(٢) هذا فقط في القدر الموجود من تفسيره.

(٣) ((تفسير الثعلبي)) (١/٢١٧، ٤/٣٦٢، ٥/١٦٤).

(٤) ((الهداية إلى بلوغ النهاية)) (٢/١١٣٤، ٤/٢٧٣٧، ٥/٢٨٣٥).

(٥) ((النكت والعيون)) (١/١٤٠، ٣/١٣٩، ١٨٢).

(٦) ((البيسط)) (١١/٤١١، ١٢/٢٢٢، ٦٥٥).

(٧) ((معالم التنزيل)) (١/١٠٦، ٥/٣٧٩، ٦/٦٧).

وابن عطية^(١)، وابن الجوزي^(٢)، والقرطبي^(٣)، وابن كثير^(٤).

قال ابن تيمية في شأن اعتماد المفسرين على إسناد العوفي: (قد تنازع المفسرون في معنى «العود في ملتهم»، على قولين:

أحدهما: وهو الذي وجدته منقولاً عن مفسري السلف، ما ذكر في تفسير عطية عن ابن عباس، وينقل منه عامة المفسرين: ابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهما، يُروى عن محمد بن سعد العوفي، حدثني أبي، حدثني عمي، حدثني أبي عن أبيه، عن ابن عباس، وينقل منه عامة المتأخرين من المفسرين: كالماوردي، والثعلبي، والواحدي، والبغوي، وابن الجوزي، وغيرهم)^(٥).

ويُلاحظ أن في هؤلاء المفسرين أئمة مبرزين في الحديث لا يخفى عليهم حال إسناد العوفيين كالبغوي وابن الجوزي وابن كثير وما كانوا ليجزوا لأنفسهم العزم بالنسبة لابن عباس من طريق العوفيين إلا وهم يرونه معتمداً أو على الأقل لا يقل عن

(١) ((المحرر الوجيز)) (٥ / ٣٦٤، ٥٠٣، ٥٢٨).

(٢) ((زاد المسير)) (١ / ٧٩، ٣٢٨، ٥٦ / ٢).

(٣) ((الجامع لأحكام القرآن)) (١١ / ٤٢٠، ٤٣٦، ١٢ / ٣٠٥).

(٤) ((تفسير القرآن العظيم)) (٣ / ٣٨٩، ٥ / ٣٧٧، ٧ / ٢٠).

(٥) ((تفسير آيات أشكلت)) (١ / ١٦٠-١٦٣). مع أن ابن تيمية يُضعف رواية

درجة الاعتبار، نعم قد يناقشونها متناً لا إسناداً وهذا بحد ذاته دليل آخر على قبولها لأنه كان لهم أن يستغنوا بردها إسناداً عن مناقشة متنها.

ثانياً: أبرز العلماء الذين ضعفوا طريق العوفيين.

١ - الحافظ البيهقي:

قد ذكر رحمه الله مسألة فداء الأسرى ورجح - رحمه الله - أنه حكم غير منسوخ ثم روى خلاف ذلك عن ابن عباس.

يقول البيهقي: (وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْ أَنَّ الْفِدَاءَ، مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ: ﴿ فَإِذَا أَسْلَحَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]، فَإِنَّهُ لَمْ يَلْغُضِي عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، إِنَّمَا هُوَ عِنْدِي فِي تَفْسِيرِ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ بِرِوَايَةِ أَوْلَادِهِ عَنْهُ، وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ^(١)).

ويمكن أن تُسجل على كلام الحافظ عدة ملحوظات:

الملحوظة الأولى: أن البيهقي لم يحكم على الإسناد بشدة الضعف.

الملحوظة الثانية: أن من المحتمل أن البيهقي رد الإسناد هنا

(١) ((معرفة السنن والآثار)) (٩/٢٤٣).

لأن منته يتعارض مع رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس
فقدّم البيهقي هذه عليها^(١).

الملحوظة الثالثة: أن البيهقي أشار إلى أن لعطية تفسيراً عن
ابن عباس وهذا مفيد في تقوية رواية عطية وهو ما سنوضحه
بعد أسطر.

الملحوظة الرابعة: فهم الحافظ البيهقي من كلام ابن عباس
أن الفداء منسوخ ومن الواضح أن البيهقي نزل معنى النسخ هنا
على اصطلاح المتأخرين وهو رفع الحكم المتقدم بالكلية، بينما
من المحتمل جداً أن ابن عباس أراد بالنسخ هنا التخصيص،
والسلف كانوا يطلقون النسخ على مفهوم واسع يشمل التقييد
والتخصيص ورفع الإجمال إضافة إلى رفع الحكم بالكلية.

قال ابن تيمية: وَلَفْظُ النَّسْخِ فِي عُرْفِ السَّلَفِ يَدْخُلُ فِيهِ
كُلُّ مَا فِيهِ نَوْعٌ رَفَعَ لِحُكْمٍ، أَوْ ظَاهِرٍ، أَوْ ظَنٌّ دَلَالَةٌ حَتَّى يُسْمُوا
تَخْصِيسَ الْعَامِّ نَسْخًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّي الْإِسْتِثْنَاءَ نَسْخًا إِذَا
تَأَخَّرَ نَزْوُلُهُ^(٢).

وإذا كان ابن عباس أراد هذا فالمتن صحيح قطعاً؛ لأنه

(١) ((التقرير في أسانيد التفسير)) (ص ٦٨).

(٢) ((منهاج السنة النبوية)) (٥ / ٢٩٠).

استقرّ الحكم على عدم المن والفداء في حق مشركي جزيرة العرب^(١)، أو يُحمل كلام ابن عباس على عدم المن والفداء في حق أهل الأوثان وبهذا فسره القرطبي^(٢)، وعلى كلا الاحتمالين يكون النص مخصوصاً.

الملحوظة الخامسة: أنه ثمة قرينة على أن العوفي ضبط قول ابن عباس هذا ولم يَهْم فيه وهي: اتفاق جماعة من أئمة التفسير ممن أخذ التفسير عن ابن عباس مباشرة أو بواسطة على هذا القول المروي عن ابن عباس وهم: مجاهد وقتادة والضحاك والسدي والحكم بن عتيبة وابن جريج وجاء نحو هذا القول عن سعيد بن جبير^(٣)، بل إنه ممّا يلفت النظر أن المتن المروي عن الضحاك هو المروي عن ابن عباس بحروفه^(٤) وهو ما يشهد لكون سلف الأئمة في ذلك هو ابن عباس

٢- شيخ الإسلام ابن تيمية

من أبرز العلماء الذين ضعفوا رواية العوفي عن ابن عباس:

-
- (١) ((الجهاد والقتال في السياسة الشرعية)) (٣/١٤٦٤).
 - (٢) ((الجامع لأحكام القرآن)) (١٩/٢٤٤).
 - (٣) ((الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز)) (ص ٢٠٩)، ((الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل)) (٣/١٠)، ((نواسخ القرآن)) (ص ١٩٧).
 - (٤) ((تفسير الطبري)) (٢١/١٨٥).

شيخ الإسلام ابن تيمية.

يقول: (وأما التفاسير المضافة إليه^(١)... وتفسير آخر يرويه محمد بن سعد العوفي عن آبائه عن عطية العوفي عن ابن عباس وعطية بن سعد ضعيف تكلم الناس فيه)^(٢). ويقول أيضاً: (وعطية مشهور بالتفسير عن السلف، وأما روايته عن ابن عباس ففيها لين، لكن مثل هذا التفسير مشهور عن عطية)^(٣).

ويمكن أن نسجل على كلام شيخ الإسلام عدة ملحوظات جديرة بالعناية:

الملحوظة الأولى: أن ابن تيمية لم يصف الإسناد بشدة الضعف.

الملحوظة الثانية: أن ابن تيمية لم يُعلّل الإسناد بكونه مثلاً مسلسلاً بالضعفاء أو أن بعض رجاله شديد الضعف، بل اقتصر على الحكم على عطية، - وذلك في كلا النقلين - وغير خاف أنه ليس من الحكمة تعليل الإسناد بمن ضعفه مقارب وترك من ضعفه شديد.

(١) يقصد ابن عباس

(٢) ((الرد على البكري)) (١/٧٥).

(٣) ((تفسير آيات أشكلت)) (١/١٦١).

الملحوظة الثالثة: أن ابن تيمية قبل المروي عن عطية - كما في النقل الثاني - لما كان مشهوراً عنه وهذا يعني أن ابن تيمية يقبل إسناد العوفي في بعض الحالات وأنه لا يُرده مطلقاً، ويشهد لهذا أن ابن تيمية نقل عن تفسير العوفي مراراً في كتبه دون تعليل بل لربما مع استحسانه وفي مسائل عقديّة^(١).

وهنا يثور سؤال لماذا أغفل ابن تيمية - وقبله البيهقي - كون إسناد العوفيين فيه جماعة من الضعفاء؟

والجواب: أن شيخ الإسلام لا يخفى عليه هذا لكنه لم يلتفت إليه لكون تفسير العوفي هو تفسير مكتوب لعطية يتداوله أهل بيته، والإسناد لهذا الكتاب هو مجرد حلية وإلا فالمعتمد على الكتاب لا على حفظهم، كما أن هذا الكتاب لم تمتد إليه يد عابث ولذا ترى ابن أبي حاتم يقبله من ابن سعد قائلًا: (أخبرنا محمد بن سعد فيما كتب إلي^(٢))، كما أنك تلاحظ أنه لا تفاوت في عبارة تفسير محمد بن سعد بين ما نقله عنه الطبري وابن أبي حاتم مما يشهد أنهم ينقلون من كتاب، كما نرى جماعة

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٥/٤٦٠-٤٦٥، ٧/٢٤٩)، ((الرد على المنطقيين)) (ص ٥٢٨، ٥٣٣)، ((الجواب الصحيح)) (٥/٣٨٤)، ((دقائق التفسير)) (٥/١٦٠).

(٢) ((تفسير ابن أبي حاتم)) (١/٤١).

من العلماء يسمونه تفسير عطية أو تفسير العوفي غير ابن تيمية كابن القيم^(١)، وابن كثير^(٢)، وابن رجب^(٣)، والعيني^(٤)، والقاسمي^(٥)، وكلهم يستعمل نفس التعبير^(٦).

يقول ابن عبد الهادي عن محمد بن سعد العوفي: (وقد روى نسخة عن ابن عباس يروها ابن جرير وابن أبي حاتم)^(٧). فظهر بهذا أنه لتعليل إسناد العوفيين فلا حاجة لتطويل الكلام بكل رجاله فهم مجرد نقلة كتاب وإنما قصر الحديث على عطية الراوي عن ابن عباس.

٣- الحافظ ابن حجر.

نصّ - رحمه الله - على ذلك فقال: (وروى الطَّبْرِيُّ عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّافِلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةٌ لِأَنَّهُ أَمْرٌ

(١) ((روضه المحبين)) (١/٣٦٨).

(٢) ((تفسير القرآن العظيم)) (١/٢٧٤).

(٣) ((التخويف من النار)) (ص ٨٣).

(٤) ((عمدة القارئ)) (١٥/٣٠٤).

(٥) ((محاسن التأويل)) (٥/٣٦٤).

(٦) انظر أيضاً: ((كشف الظنون)) (١/٤٥٤)، ((تاريخ التراث العربي))

(١/٧٣)، ((أسانيد نسخ التفسير)) (ص ٢٨٤).

(٧) ((تنقيح التحقيق)) (٥/٤٦).

بِقِيَامِ اللَّيْلِ وَكُتِبَ عَلَيْهِ دُونَ أُمَّتِهِ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ^(١)، وقال أيضاً تعليقاً على سبب نزول سورة الضحى (وورد لذلك سبب ثالث وهو ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال لما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن أبطأ عنه جبريل أياما فتعير بذلك فقالوا ودعه ربه وقلاه فأنزل الله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ الضحى: (٣)^(٢) ثم قال عنه وعن غيره: (وكل هذه الروايات لا تثبت). وقال أيضاً: (وأخرج الطبري من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولا وفي سنده ضعف)^(٣)، ويقول أيضاً: (وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس بيانا لسبب في إرثهم قال كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقي تابعه ليس له شيء فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٣] فكانوا يعطونه من ميراثه ثم نزلت: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥] فنسخ ذلك قلت والعوفي ضعيف والذي في البخاري هو الصحيح المعتمد)^(٤).

(١) ((فتح الباري)) (٦/٣).

(٢) ((المرجع السابق)) (٥٨٠/٨).

(٣) ((المرجع السابق)) (٣٢٧/١٢).

(٤) ((فتح الباري)) (٣١/١٢). ونحوه في (٨/١٢٠، ٢٥٠، ٢٩٣).

ويمكن أن يُذكر هنا عدة ملحوظات:

الملحوظة الأولى: أن هذه الأخبار التي ضعفها الحافظ كلها من الأخبار المرفوعة أو في حكم المرفوع وعندها يمكن تفهّم تضعيف ابن حجر لها بالنظر إلى حال عطية لا سيما وأنها قد عورضت بما هو أصح^(١)، وأرى أننا بحاجة لهذا التوجيه لا سيما وأن ابن حجر قد أشار في مواطن كثيرة جداً^(٢) إلى تفسير العوفي ولم يتعقبه بالتضعيف، بل إنه يوجّه لأجله آثاراً، أو يؤيد بها رأيه.

يقول: (وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال كان امتحانهم أن يشهدن أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأما ما أخرجه الطبري أيضاً والبخاري من طريق أبي نصر عن ابن عباس كان يمتحنهن والله ما خرجت من بغض زوج والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض والله ما خرجت التماس دنيا والله ما خرجت إلا حباً لله ولرسوله ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحو هذا ولفظه فاسألوهن عما جاء بهن فإن كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمن فأرجعهن إلى أزواجهن ومن طريق قتادة كانت

(١) ((المرجع السابق)).

(٢) تزيد عن الخمسين بحسب إحصائي.

محنتهن أن يستحلفن بالله ما أخرجكن نشوز وما أخرجكن إلا حب الإسلام وأهله فإذا قلن ذلك قبل منهن فكل ذلك لا ينافي رواية العوفي لاشتمالها على زيادة لم يذكرها^(١).

الملحوظة الثانية: أن ابن حجر لا يرى أن رواية العوفي شديدة الضعف، كما أنه نصّ على أن سبب التضعيف عطية، ولذا تراه يقوي بها مراسلات بل إنه قوّى بها حديث الغرائيق.

يقول: (وأوردها^(٢) الطبري أيضا من طريق العوفي عن ابن عباس ومعناهم كلهم في ذلك واحد وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلا^(٣)).

فلو كانت شديدة الضعف لما أفادت أن لها أصلاً عنده.

٤ - الحافظ السيوطي.

نصّ على تضعيف رواية العوفي عن ابن عباس في سياق حديثه عن الأسانيد عن ابن عباس في التفسير.

يقول: (وَطَرِيقُ الْعَوْفِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَ مِنْهَا ابْنُ جَرِيرٍ

(١) ((فتح الباري)) (٩/٣٣٥). ومثله في (٨/٢٢٦، ٥٤٠).

(٢) يقصد قصة الغرائيق.

(٣) ((فتح الباري)) (٨/٢٩٣).

وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَثِيرًا وَالْعَوْفِيُّ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِوَاهٍ وَرُبَّمَا حَسَنَ لَهُ
التِّرْمِذِيُّ^(١).

والكلام عنه لا يختلف عن سابقه ألا وهو أن السيوطي لا يرى أن الإسناد شديد الضعف بل ضعفه يسير، وأن علته عطية فحسب، كما نلاحظ أنه لم يلتفت إلى كون أولاد عطية ضعاف شأنه في ذلك شأن من تقدم ذكرهم في هذا المطلب ممن يضعفون رواية العوفي.

غير أننا نرى المعاصرين من الباحثين وطلبة العلم يصفون رواية العوفيين بأنها شديدة الضعف لكونها مسلسلّة بالضعفاء^(٢).

وأرى -والله أعلم- أن الصواب عدم وصف هذا الإسناد بشدة الضعف؛ لما سبق ذكره^(٣) من أن هذا الإسناد هو مجرد حلية لكتاب فالعبرة بسلامة الكتاب، ومدى ضبط صاحبه عطية العوفي، وهو الأمر الذي ما كان غائباً عند من ضعف هذا

(١) ((الاتقان في علوم القرآن)) (٤/٢٣٩).

(٢) انظر على سبيل المثال حكمت بشير في ((تحقيقه لتفسير ابن كثير))

(١/٣٦٠)، والحويني في ((تحقيقه لنفس الكتاب)) (١/٣٠٩)، ومؤلفي

((الاستيعاب في بيان الأسباب)) (٣/٤١٦)، والجديع في كتابه ((المقدمات

الأساسية)) (ص ٣٤٠).

(٣) عند الكلام عن موقف ابن تيمية من الإسناد.

الإسناد من المتقدمين المُشار إليهم.

ويبقى البحث عن الراجح وأوجه الترجيح بين من قبل رواية العوفي ومن ردها وهو ما سيكون الحديث عنه في المطلب الخامس.

المطلب الرابع: دراسة استقرائية لمرويات العوفيين في التفسير

من المفيد جداً استقراء مرويات عطية العوفي عن ابن عباس؛ لأنه بواسطة ذلك يمكن معرفة مدى موافقته للثقات أو مخالفته، فإن غلبت الموافقة فضابط وإلا فلا.

قال ابن كثير: (ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات لفظاً أو معنى، وعكسه عكسه)^(١).

ويقول السيوطي: (يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم فإن وافقهم في روايتهم غالباً ولومن حيث المعنى فضابط ولا تضر مخالفته لهم النادرة فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج به في حديثه)^(٢).

(١) ((الباعث الحثيث)) (ص ٩٤).

(٢) ((تدريب الراوي)) (١/ ٢٧١).

لذا فقد اجتهدت في استخراج كل مرويات عطية العوفي عن ابن عباس من طريق أولاده خاصة من كتب التفسير الأثري كتفسير الطبري و ابن أبي حاتم مع الرجوع للدر المنثور والاستعانة بموسوعة مدارس مكة في التفسير وبعض الرسائل العلمية إضافة للمكتبات الرقمية، ثم لم يقتصر الأمر على ذلك فكان لا بد من سبر كتب الحديث والتفسير للنظر في المتابعات والشواهد، ثم النظر في التفسير الأثري والتفاسير المعتمنة بذكر الخلاف كالبيسط للواحدي والنكت والعيون للماوردي وزاد المسير لابن الجوزي وغيرها للوقوف على من وافق ابن عباس في تفسيره من الصحابة وأئمة التفسير لا سيما من أخذ التفسير عن ابن عباس مباشرة أو بواسطة.

وقد خرجت بما يلي:

١- أن تفسير العوفي عن ابن عباس يُمكن أن يُقسّم إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: ما توبع عليه عطية عن ابن عباس - رضي الله عنه - بحيث إنه قد ورد عن ابن عباس من طريق آخر لا يقل عن درجة الاعتبار، وهذه المتابعات منها ما هو في المرتبة الأولى من الصحة كالأحاديث المتفق عليها أو في أحد الصحيحين

ومنها ما هو دون ذلك إلى أن تصل إلى ما يسميه العلماء بالضعيف المنجبر الذي يصلح بمجموع طرقه أو طريقه إلى مرتبة الحسن لغيره، ولذا فقد استبعدت كثيرا من المرويات الموصوفة بشدة الضعف كمرويات الكلبي عن أبي صالح، ومسائل نافع بن الأزرق عند الطستي أو ابن الانباري وكل ما ظهر لي عدم صلاحيته للاعتبار والانجبار، واضعاً نصب عيني الشروط التي ذكرها العلماء لتقوية الحديث الضعيف^(١).

القسم الثاني: أن يكون التفسير مروياً عن ابن عباس من طريق العوفي فقط، لكن هذا التفسير قد روي أيضاً مرفوعاً وروي أيضاً عن بعض الصحابة، وأيضاً عن جماعة من أئمة التفسير المتقدمين ممن أخذ علم التفسير عن ابن عباس مباشرة أو بواسطة كسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وقتادة والسدي والضحاك وابن جريج ومقاتل^(٢).

القسم الثالث: مثل القسم الثاني لكن لم يرد في المرفوع ما يؤيده وإنما هو قول صحابة وجماعة من أئمة التفسير نحو ما سبق.

(١) ((علوم الحديث)) (ص ٣١-٣٣)، ((شرح شرح نخبه الفكر)) (ص ٥٣٨)، ((الحديث الحسن لذاته ولغيره)) (٥/٢١٤٣).

(٢) اشترطت على نفسي أن لا يقل القائلون به من هؤلاء عن ثلاثة.

القسم الرابع: ما ورد عن ابن عباس من طريق العوفي فقط لكن قال به جماعة من أئمة التفسير على نحو ما سبق^(١).

القسم الخامس: ما ورد عن ابن عباس من طريق العوفي فقط لكن قال به اثنان من أئمة التفسير يُشترط فيهم ما سبق.

القسم السادس: ما ورد عن ابن عباس من طريق العوفي فقط لكن قال به واحد من أئمة التفسير يُشترط فيه ما سبق.

القسم السابع: ما ورد عن ابن عباس من طريق العوفي فقط ولم أقف على أحد وافقه من الصحابة أو أئمة التفسير -الذين اشترطت فيهم ما سبق-.

١ - أحصيت كل قسم عدداً، ثم وضعت له نسبة مئوية بعد جمع مرويات كل الأقسام فكان الأمر على النحو التالي:

أ- القسم الأول نسبته ٣٥, ٥٣٪ وهذا القسم لا ينبغي أن يتردد أحد في قبوله؛ لأن كون القول مروياً عن ابن عباس من طريق آخر لا تقل عن درجة الاعتبار قرينة قاطعة على ضبط العوفي، كما أن هذه النسبة المرتفعة توحى بأن العوفي ضابط في الجملة لتفسير ابن عباس، ويبلغ هذا القسم عدداً اثنتان

(١) أن لا يقل عددهم عن ثلاثة وأن يُعرفوا بالأخذ عن ابن عباس مباشرة أو بواسطة.

وثلاثون وسبعمائة رواية.

ب- القسم الثاني نسبته ٦٠ ، ١٪ وهذا القسم وإن كان قليلاً إلا أنه كسابقه مقبول لما فيه من موافقة المرفوع والموقوف وكلام أئمة التفسير بل إن مثل هذا التفسير لا يجوز رده أصلاً؛ لما فيه من المرفوع. ويبلغ عدد هذا القسم اثنتان وعشرون رواية.

ج- القسم الثالث: نسبته ١٠ ، ٥٪ وأرى أن هذا القسم يغلب على الظن قبوله لأن تواطؤ صحابة وأئمة في التفسير على قول ما يُقوي الظن بوروده عن أكثر الصحابة اشتغالاً في التفسير = ابن عباس - رضي الله عنه - ويبلغ هذا القسم عدداً سبعون رواية.

د- القسم الرابع: نسبته ٨٧ ، ٢٥٪ وأرى أن هذا القسم مقبول أيضاً؛ لأن اتفاق ثلاثة فأكثر ممن أخذ التفسير عن ابن عباس مباشرة أو بواسطة على قول ما يُشعر بأن له أصلاً عن ابن عباس لا سيما وأولئك الأئمة أهل اتباع، ولربما لم ينسبوا القول لابن عباس تورعاً من عدم ضبط اللفظ أو استئقالاتاً^(١)، ونحن نعلم أن بعض الأئمة لازم ابن عباس سنين طويلة

(١) ((التقرير في أسانيد التفسير)) (ص ٣٩).

وبعضهم عرض عليه القرآن مراراً يسأله عن كل آية ومع ذلك ما يرفعه من التفسير لابن عباس قليل جداً كسعيد بن جبير^(١) ومجاهد بن جبر^(٢)، بل إنه ممّا يلفت النظر عشرات الأمثلة في تفسير الضحّاك ممّا لم ينسبه لابن عباس ومع ذلك يوافق فيه تفسير العوفي عن ابن عباس بحروفه بل لربما كان الخبر طويلاً ومع ذلك يتطابق تفسير الضحّاك مع تفسير العوفي^(٣)، ومن جهة أخرى فإن ممّا يدل على صواب اعتماد هذا القسم أن القسم الأول - وهو ما توبع عليه ابن عباس - يمتاز بأنه مروى أيضاً عن تلاميذه أو تلاميذهم ممّا يدل على وثاقة الصلة بين تفسير ابن عباس وتفسير تلاميذه وطلابهم^(٤). ويبلغ هذا القسم عدداً خمس وخمسون وثلاثمائة رواية.

هذه الأقسام الأربعة تُمثّل النسبة الغالبة من تفسير عطية العوفي عن ابن عباس وهي نحو من ٨٦٪، ممّا يعطي دلالة

(١) ((طبقات المفسرين)) (ص ١٠).

(٢) ((سير أعلام النبلاء)) (٤/٤٥٠).

(٣) واذكر هنا الموافقات في المتون الطويلة وعلى سبيل المثال فقط.
(١/٣٣٩، ٦/١٩٦، ٢٨٥، ٥٢٥، ١٦/١٦٧).

(٤) علماً بأنني اشترطت أن لا يقل القائلون به من هؤلاء عن ثلاثة - ولربما زادوا عن هذا العدد في حالات كثيرة - وذلك لتحصل غلبة الظن بضبط عطية العوفي لابن عباس.

على أن تفسير عطية لا يخرج في غالبه عن الآراء التفسيرية المشهورة المعتمدة وأن بقية الأقسام - وهي ما وافقه عليه اثنان أو واحد^(١) أو تفرد به^(٢) - مقبولة في الجملة تبعاً للأقسام الأربعة الأولى؛ ومن جهة أخرى فإن هذه الأقسام الثلاثة الأخيرة قل أن يوجد فيها ما يصفه المفسرون بالنعارة بل كثيرٌ منها محتمل الصواب، ولزيادة توضيح الأمر فإن القسم السابع^(٣) وهو: ما تفرد به عطية عن ابن عباس ولم يرو عن مفسر آخر كثيراً ما ينسبه الطبري لأهل التأويل - مع أنه لم يُرو عن غير عطية - أو يُرجحه الطبري، أو تقوم دلائل على صحته، أو لا يذكر في التفسير غيره قط، وقد بلغت المرويات التي من هذا القبيل ثمان وثلاثون رواية وهي تزيد عن الثلث^(٤)، وأما ما هو معدود في المنكر متناً أو الضعيف جداً في المعنى - في هذا القسم السابع فقليل جداً^(٥)، وباقي المرويات محتملة الصواب يحكيها المفسرون دون نكير.

-
- (١) إن كانت الموافقة من قبل الضحاك فلها مزية كبيرة لما تقدّم من تطابق تفسير الضحاك مع تفسير العوفي عشرات المرات.
- (٢) نسبتها ١٤٪ تقريباً وعددها ١٩٣ رواية.
- (٣) نسبتها ٦،٤٪ وعددها ٨٩ رواية فقط.
- (٤) انظر على سبيل المثال: ((تفسير الطبري)) (٧/١٦٠، ٢٩٠، ٤٢١، ٤٥٤).
- (٥) أشير إليها للفائدة (٥/٢٤٧، ٨/١٦، ٣١٤، ٢٤/٥١٣).

فظهر بهذا أن الدراسة الاستقرائية تُقوَّى من مكانة تفسير عطية العوفي عن ابن عباس، غير أن هذه ليست القرينة الوحيدة الداعمة لهذا التفسير فثمة قرائن أخرى وبعض الإشكالات أناقشها في المطلب القادم - إن شاء الله -.

المطلب الخامس: بيان القول الراجح في حجية تفسير عطية عن ابن عباس من طريق العوفيين
 إذا كانت الدراسة الاستقرائية تشهد بطريقة ما إلى قبول تفسير العوفي عن ابن عباس فثمة قرائن أخرى تشهد لذلك أيضاً ومنها:

١- أن الامام البخاري صاحب الصحيح قد علّق أقوالاً عن ابن عباس بصيغة الجزم وبعد البحث عن إسنادها ظهر أنها من رواية العوفي، ممّا يعني أن البخاري يُصحح إسنادها، أو على الأقل يقبلها في الشواهد والمتابعات فليست من قبيل الضعيف جداً.

يقول ابن حجر عن معلقات الصحابة في الصحيح: (وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صحَّ عنده ولو لم يكن على شرطه ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً أما بمجيئه من وجه آخر وإمّا بشهرته عمّن

قَالَه^(١)، فابن حجر - وهو الخبير بالصحيح - يرى أن هذا هو رأي البخاري في معلقات الصحابة فيرتب عليه تقوية حال تفسير العوفي عن ابن عباس في نظر البخاري، وأسوق الآن مثلاً على ذلك.

قال البخاري: (وقال ابن عباس... ﴿لِيَفْجُرَّ أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥]: [سوف أتوب، سوف أعمل]^(٢).

قال ابن حجر مبيناً إسناد الحديث: (وصله الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس)^(٣).

٢- أن جملة من تفسير عطية عن ابن عباس يكون له ما يدل على صحته من القراءات الشاذة، وقد عُلِمَ أن القراءة الشاذة يُفاد منها في التفسير حين لا تُعارض المتواترة^(٤).

مثال ذلك ما رواه العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَوْ

(١) ((فتح الباري)). ((المقدمة المسماة هدي الساري)) (ص ١٩).

(٢) ((صحيح البخاري كتاب التفسير سورة القيامة)) (ص ٩٧٣).

(٣) ((فتح الباري)) (٨/ ٥٤٩). وانظر مثلاً آخر نفس الصفحة، وانظر: ((كتاب

الجهاد والسير باب فضل الجهاد)) (ص ٥٣٨) حيث قال البخاري:

قال ابن عباس: الحدود الطاعة. قلت هو لفظ العوفي كما في ((تفسير

الطبري)) (٤/ ١٤٨)، وأما رواية علي بن أبي طلحة فهي: طاعة الله كما

في ((تفسير ابن أبي حاتم)) (١/ ٣١٩).

(٤) ((قواعد التفسير)) (١/ ٩٠-٩٣).

يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرِفٍ ﴿ [الإسراء: ٩٣] قال: (بيت من ذهب) ثم نقل الطبري عن مجاهد قوله: (كنا لاندرى ما الزخرف حتى رأيناه في قراءة ابن مسعود: أو يكون لك بيت من ذهب) (١).

٣- أن العوفي قد يذكر قولاً عن ابن عباس ثم يقول: ويقال كذا. فإذا فتشنا عن هذا القول الثاني الذي صدره بقوله: ويقال وجدناه قولاً مشهوراً في التفسير إما قولاً آخر لابن عباس أو قولاً لغيره من أئمة التفسير.

مثال ذلك ما ذكره الطبري عن العوفي: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] يَقُولُ: السَّبْعُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، وَيُقَالُ: هُنَّ السَّبْعُ الطُّوُلُ، وَهُنَّ الْمِثُونُ) (٢).

فانظر كيف ذكر العوفي قول ابن عباس ثم ذكر قولاً آخر بعد قوله: ويقال. وهذا القول الأخير في هذا المثال هو قول آخر لابن عباس وجماعة من تلاميذه. وتارة يكون القول مروياً عن بعض تلاميذه (٣)، وقد يجتمع الأمران، وهذا يُشعر بضبط

(١) ((تفسير الطبري)) (١٥/ ٨٤، ٨٥). وأنظر أمثلة أخرى على سبيل المثال

في (١٧/ ٢٤١، ٥٣٨، ٦١٥-٦١٦).

(٢) ((تفسير الطبري)) (١٤/ ١١٥).

(٣) ((المرجع السابق)) (١٥/ ١٩٣). وهو ما يقصده العوفي كما في الطبري =

العوفي للتفسير في الجملة.

٤- ومن القرائن أيضاً على صحة تفسير العوفي: أنه قد يحكي قولين عن ابن عباس في تفسير آية واحدة، وبعد البحث يظهر أن العوفي قد توبع على كلا القولين أو قد قال بكلا القولين جماعة من تلاميذ ابن عباس وقد يحصل جميع ذلك.

مثال ذلك ما جاء في تفسير: الأنفال حيث حكى العوفي عن ابن عباس تفسيرين لها: الأول أنها الغنائم، والثاني أنها ما أخذ مما سقط من المتاع^(١). وكلا القولين قد روي عن ابن عباس من طرق عدة.

فهذه القرائن مجتمعة وما سبق من آراء أئمة التفسير إضافة للدراسة الاستقرائية تشهد لقبول مرويات العوفي عن ابن عباس، ولكن قد يورد على هذا عدة اعتراضات، الأمر الذي يستدعي طرحها ومناقشتها:

الاعتراض الأول: أن العوفي موصوف بالتدليس فلربما لم يسمع هذا التفسير عن ابن عباس أصلاً.

= (٦/ ٣٠). وانظر أمثلة أخرى على سبيل المثال في (١٥/ ١٩٣، ١٧/ ٦٢٢،

٢٣/ ٢٤٤، ٦٠٣).

(١) ((المرجع السابق)) (١١/ ٦-٨). وانظر: (١٣/ ٤٦٠، ٢٠/ ٤٨٨، ٢١/ ٣٥،

١٥٠-١٥١).

والجواب: أن العوفي قد صرح بالسماع من ابن عباس،
وحين لا يسمع فإنه يُبين ذلك.

قال عطية: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَنْوَاجِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٤٥] قَالَ عَطِيَّةٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَرَبَهُ الْمَوْتُ قَالَ: هَذَا مِنْ أَجْلِ آدَمَ...^(١)، ويقول أيضاً: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هُنَّ لِأَوْلَادٍ فَقَدْ وُكِّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوْا بِهَا يَكْفُرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ قَدْ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ قَبْلَ أَنْ يَقْدُمَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْآيَاتِ جَحَدَ بِهَا أَهْلُ مَكَّةَ. قَالَ عَطِيَّةٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ مِنْ غَيْرِهِ^(٢). وهذا يدل على أن العوفي حين لا يسمع من ابن عباس فإنه يُبين ذلك^(٣).

الاعتراض الثاني: إن ما ذكرتموه من قرائن في تقوية تفسير

(١) ((تفسير الطبري)) (٤٣٨/١٠).

(٢) ((تفسير الطبري)) (٣٨٩/٩).

(٣) الصحيح - والله أعلم - أن تدليس عطية هو في حديث أبي سعيد الخدري، وأما غيره فلم يثبت أن عطية دلّس فكل الأخبار في تدليس عطية متعلقة بأبي سعيد الخدري. (شرح علل الترمذي) (٨٢٣/٢)، ((التدليس في الحديث)) (ص ٣٨٧).

عطية مُعارض بتضعيف جمهور النقاد له بل حكاها بعض العلماء إجماعاً^(١).

والجواب على ذلك أن يُقال: إن دعوى الإجماع لا تصح^(٢)، ومن جهة أخرى ما يذكره العلماء في ذلك مُسلم في الأحاديث المرفوعة بل هو مرادهم في ذلك^(٣) وأما الموقوفات لا سيما في التفسير فلها حكم آخر؛ لأن أصل الاعتماد في التفسير على لغة العرب وإليها يجب الرجوع، كما أن من عادة النقاد التساهل في الموقوف ما دون المرفوع^(٤).

يقول يحيى بن سعيد: (تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث)^(٥).

ومع ذلك فحين يخالف عطية ثقات أصحاب ابن عباس أو يأتي بما يستنكر فإنه يردُّ ولا يقبل.

وبناء على كل ما سبق.

(١) ((قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة)) (ص ٢٣٣)، ((المغني في الضعفاء)) (٤٣٦ / ٢).

(٢) انظر المطلب الثاني من هذا البحث.

(٣) ((التقرير في أسانيد التفسير)) (ص ٢٨).

(٤) ((المرجع السابق)) (ص ٣٣).

(٥) ((دلائل النبوة)) (١ / ٣٥).

فألذي أرجحه في مرويات عطية العوفي عن ابن عباس ما يلي:

١- ما يرويه العوفي عن ابن عباس من المرفوع أو ماله حكم الرفع هو من قبيل الضعيف ضعفاً يسيراً ينجبر بمجيئه من طريق آخر صالح للاعتبار فإذا لم يأت ما يعضده بقي على ضعفه.

٢- ما يرويه العوفي عن ابن عباس موقوفاً ويُخالف فيه ثقات أصحابه يكون غير مقبول.

٣- ما يرويه العوفي عن ابن عباس موقوفاً ويأتي فيه بألفاظ يصفها العلماء بالمنكرة يكون غير مقبول.

٤- ما عدا ذلك من مرويات العوفي عن ابن عباس هو من المقبول المعتمد.

الخاتمة

بعد هذا التطواف يحسن ذكر خلاصة البحث وأهم نتائجه.

١- المراد بإسناد العوفيين هو ذلك الإسناد الذي يرويّه محمد بن سعد بن الحسن بن عطية العوفي فيقول حدثنا أبي قال حدثنا عمي قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس، والراوي المباشر عن ابن عباس هو عطية بن سعد العوفي.

٢- هذا الإسناد الذي روي به مئات المرويات عن ابن عباس إنما هو إسناد لكتاب هو تفسير عطية عن ابن عباس.

٣- أنه من الخطأ، ومن خلاف صنيع العلماء الطعن في مرويات عطية عن ابن عباس في التفسير لكون إسناد العوفيين فيه ضعفاء وذلك لأن هذا التفسير إنما هو كتاب يتداوله أهل بيت والإسناد فيه مجرد حلية.

٤- أن عامة المفسرين على اعتماد هذا التفسير وقبوله.

٥- هناك من العلماء المتقدمين من يُضعف هذا التفسير لكنهم لا يردونه مُطلقاً بل يقبلونه في حالات كما أنهم لا يعدّونه من قبيل الضعيف ضعفاً شديداً، ولا يعلونه لكونه مسلسل بالضعفاء بل لحال عطية فقط.

٦- أن تضعيف جمهور النقاد لعطية العوفي حديثاً مُنزل على الأحاديث المرفوعة وما في حكمها.

٧- وصف هذا الإسناد بأنه ضعيف جداً وردّه مطلقاً إنما هو من صنيع المعاصرين وليس من معهود العلماء المتقدمين.

٨- أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من مرويات العوفي عن ابن عباس قد توبع عليها العوفي أو وافقه على متنها جماعة من تلاميذ ابن عباس.

٩- يُرجح الباحث أن تفسير العوفي عن ابن عباس مقبول معتمد بثلاثة شروط:

- أن يكون الخبر موقوفاً على ابن عباس.
- أن لا يُخالف العوفي ثقات أصحاب ابن عباس.
- أن لا يأتي العوفي في المتن بألفاظ توصف بالنكارة.

هذا وأذكر هنا بعض التوصيات:

١- دراسة بقية الأسانيد عن ابن عباس لا سيما التي نُقل فيها الكثير من تفسير ابن عباس كإسناد علي بن أبي طلحة والضحاك وأن تكون هذه الدراسة دراسة استقرائية عملية.

٢- مراعاة منهج الأئمة المتقدمين في مرويات التفسير

والحكم على أسانيد التفسير.

٣- دراسة مناهج مفسري الأثر في التعامل مع أسانيد التفسير واستخراج أحكامهم عليها.

٤- جمع ما يصفه العلماء بالمنكر من المروي عن ابن عباس مع بيان وجه النكارة.

هذا والله أعلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المراجع

- ١- الإنقان في علوم القرآن. جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٣٩٤ هـ.
- ٢- أخبار القضاة. محمد بن خلف الملقب بوكيع، تحقيق: عبد العزيز المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٦٦ هـ.
- ٣- أسانيد نسخ التفسير. عطية نوري الفقيه، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣١ هـ.
- ٤- الاستيعاب في بيان الأسباب. موسى آل نصر وآخرون، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٥ هـ.
- ٥- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث. أحمد شاکر، دار الکتب العلمیة، ط٢.
- ٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير. محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب، ط١، ٢٠٠٣ م.
- ٧- تاريخ أسماء الثقات. عمر بن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤ هـ.

٨- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩- تاريخ التراث العربي. فؤاد سزكين، مكتبة المرعشي، ط٢.

١٠- تحرير تقريب التهذيب. بشار عواد وآخرون، الرسالة، ط٢، ١٤١٧هـ.

١١- تحفة الأبرار بهامش الأذكار للنووي. أحمد بن علي ابن حجر، تحقيق: بشير عيون، مكتبة المؤيد، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٢- التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: بشير عيون، مكتبة المؤيد، ط٢، ١٤٠٩هـ.

١٣- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. جلال الدين السيوطي، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٣هـ.

١٤- التدليس في الحديث. مسفر غرم الله الدميني، ط١، ١٤١٢هـ.

١٥- التراجم الساقطة من إكمال تهذيب. مغلطايقلج المصري، تحقيق: علي الصياح، دار المحدث، ط١، ١٤٢٦هـ.

- ١٦- تعريف أهل التقديس. علي بن أحمد بن حجر، تحقيق: أحمد سير مباركي، ط ١.
- ١٧- تقريب التهذيب. أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ١٨- التقرير في أسانيد التفسير. عبد العزيز الطريفي، مكتبة دار المنهاج، ط ١، ١٤٣٢هـ.
- ١٩- تفسير آيات أشكلت. أحمد بن تيمية، تحقيق: عبد العزيز الخليفة، مكتبة الرشد، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- ٢٠- التفسير البسيط. علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: جماعة من الباحثين، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٢١- تفسير القرآن العظيم. إسماعيل بن كثير، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٢- تفسير القرآن العظيم. إسماعيل بن كثير، تحقيق: حكمت بشير، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣١هـ.
- ٢٣- تفسير القرآن العظيم. إسماعيل بن كثير، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٤- تفسير القرآن العظيم. عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق:

أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، ط ٣، ١٤١٩ هـ.

٢٥- تنقيح التحقيق. محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق:

أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م.

٢٦- تهذيب التهذيب. أحمد بن علي بن حجر، دار الكتاب

الإسلامي.

٢٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد

الرحمن المزني، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة،

ط ١، ١٤٠٠ هـ.

٢٨- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. قاسم قطلوبغا،

تحقيق: شادي آل نعمان، مركز النعمان للبحوث، ط ١،

١٤٣٢ هـ.

٢٩- الثقات. محمد بن حبان البستي. الكتب الثقافية، ط ١.

٣٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن. محمد بن جرير

الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٣١- الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد القرطبي،

تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٧ هـ.

٣٢- الجهاد والقتال في السياسة الشرعية. محمد خير هيكل،

دار البيارق، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٣- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. أحمد بن تيمية، تحقيق: جماعة من الباحثين، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.

٣٤- الحديث الحسن لذاته ولغيره. خالد منصور الدريس، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٥- دقائق التفسير. أحمد ابن تيمية، تحقيق: محمد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، ط٣، ١٤٠٦هـ.

٣٦- دلائل النبوة. أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٧- ديوان الضعفاء. محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٣٨- الرد على المنطقيين. أحمد بن تيمية، دار المعرفة.

٣٩- الرد على البكري. أحمد ابن تيمية، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٠- روضة المحبين ونزهة المشتاقين. محمد ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٤١- زاد المسير في علم التفسير. عبد الرحمن بن علي ابن

- الجوزي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٤٢- سنن الترمذي. محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- ٤٣- سؤالات الحاكم للدارقطني. علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق عبد الله، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٤٤- سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣هـ.
- ٤٥- شرح شرح نخبة الفكر. ملا علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم، شركة دار الأرقم.
- ٤٦- شرح علل الترمذي. عبد الرحمن بن أحد بن رجب، تحقيق: همام سعيد، مكتبة الرشد، ط ٤، ١٤٢٦هـ.
- ٤٧- صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، دار الأفكار الدولية، -
- ٤٨- طبقات المفسرين. أحمد بن محمد الأدنهوي، تحقيق: سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٤٩- علوم الحديث. عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، نور الدين عتر، دار الفكر.

٥٠- عمدة القارئ. محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.

٥١- فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

٥٢- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة. أحمد بن تيمية، تحقيق: ربيع مدخلي، مكتبة الفرقان، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٥٣- قواعد التفسير. خالد السبت، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ.

٥٤- كشف الظنون. حاجي خليفة، مكتبة المثنى، ١٩٤١م.

٥٥- الكشف والبيان عن تفسير القرآن. أحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٥٦- لسان الميزان. أحمد بن علي ابن حجر، مؤسسة الأعلمي، ط ٣، ١٤٠٦هـ.

٥٧- المجروحين من المحدثين. محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار التوعوي، ط ٢، ١٤٠٢هـ.

٥٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام. عبد الرحمن بن قاسم،
وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، ١٤١٦هـ.

٥٩- محاسن التأويل. جمال الدين القاسمي، تحقيق:
محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. عبد الحق
ابن عطية الأندلسي، تحقيق: جماعة من الباحثين، وزارة الشؤون
الإسلامية بدولة قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ.

٦١- مختصر الكامل في الضعفاء. أحمد بن علي المقرئ،
تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٢- معالم التنزيل في تفسير القرآن. الحسين بن مسعود
البعوي، تحقيق: جماعة من الباحثين، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ.

٦٣- معرفة السنن والآثار. أحمد بن الحسين البيهقي،
تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية،
ط١، ١٤١٢هـ.

٦٤- معرفة علوم الحديث. محمد بن عبد الله الحاكم،
تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط٢،
١٣٩٧هـ.

٦٥- المغني في الضعفاء. محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق:

نور الدين عتر.

٦٦- المقدمات الأساسية في علوم القرآن. عبد الله

الجديع، مؤسسة الريان للتراث والثقافة، ط ١.

٦٧- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة. أحمد ابن

تيمية، تحقيق: رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود،

ط ١، ١٤٠٦هـ.

٦٨- موسوعة أقوال ابن معين. بشار عواد معروف، دار

الغرب، ط ١، ١٤٣٠هـ.

٦٩- ميزان الاعتدال. محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق:

علي محمد البجاوي، دار المعرفة.

٧٠- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز. القاسم بن سلام

أبو عبيد، تحقيق: محمد صالح المديفر، مكتبة الرشد، ط ٣،

١٤٣٢هـ

٧١- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل. أحمد بن

محمد النحاس، تحقيق: سليمان اللاحم، دار العاصمة، ط ١،

١٤٣٠هـ



٧٢- النكت والعيون. علي بن محمد الماوردي، تحقيق:
السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية.

٧٣- نواسخ القرآن. عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي،
تحقيق: الداني آل زهوي، المكتبة العصرية، ١٤٣١هـ.

٧٤- الهداية إلى بلوغ النهاية. مكي بن أبي طالب، تحقيق:
جماعة من الباحثين، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ.

الفهرس

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.....٦
- الدراسات السابقة للموضوع.....٦
- المنهج العلمي للدراسة.....٧
- المنهج العملي للدراسة.....٧
- المطلب الأول: التعريف بإسناد العوفيين.....٨
- المطلب الثاني: بيان الحكم على رجال إسناد العوفيين ١١
- أولاً: محمد بن سعد..... ١١
- ثانياً: سعد بن محمد بن الحسن العوفي..... ١١
- ثالثاً: الحسين بن الحسن بن عطية..... ١٣
- رابعاً: الحسن بن عطية..... ١٣
- خامساً: عطية بن سعد الكوفي..... ١٤
- المطلب الثالث: اختلاف العلماء في الحكم على إسناد العوفيين، ومناقشة ذلك..... ١٥
- المطلب الرابع: دراسة استقرائية لمرويات العوفيين في التفسير..... ٣٥
- المطلب الخامس: بيان القول الراجح في حجية تفسير

- عطية عن ابن عباس من طريق العوفيين ٤٢
- الخاتمة ٤٩
- هذا وأذكر هنا بعض التوصيات ٥٠
- فهرس المراجع ٥٢